

الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام احمد بن حنبل

إن صلى على ظهره ورجلاه إلى القبلة صحت صلاته .

قوله فإن صلى على ظهره ورجلاه إلى القبلة صحت صلاته في أحد الوجهين .

وهما روايتان وأطلقهما في المستوعب و الرعاية الكبرى و ابن تميم و ابن منجا في شرحه .
إحداهما : تصح صلاته وهو المذهب جزم به في الهداية و المذهب و الخلاصة و العمدة و التلخيص و المحرر و الإفادات و الوجيز و إدراك الغاية و تجريد العناية و صححه في مجمع البحرين و نصره و قدمه في الكافي و الفروع و الفائق و النظم قال الزركشي : هذا الأشهر .
و الوجه الثاني : لا يصح و نصره المصنف و مال إليه قال في الشرح : عدم الصحة أظهر و قدمه في الرعاية الصغرى و الحاويين وهو ظاهر ما جزم به في المنور و المنتخب و المذهب الأحمد لأنهم ما أباحوا الصلاة على الظهر إلا مع العجز عن الصلاة على جنبه و عنه يخير نقل الأثرم وغيره : يصلي كيف شاء كلاهما جائز و نقل صالح و ابن منصور : يصلي على ما قدر و تيسر له انتهى .

فعلى المذهب : يكره فعل ذلك قطع به في الفروع و الرعاية و قال في الهداية و المذهب

وغيرهما : يكون تاركاً للمستحب قال في مجمع البحرين : يكون تاركاً للأولى .

تنبيه : محل الخلاف : إذا كان قادراً على الصلاة على جنبه و صلى على ظهره أما إذا لم يقدر على الصلاة على جنبه : فإن صلاته صحيحة على ظهره بلا نزاع .

فائدة : قال في مجمع البحرين : فعلى القول بالصحة : صلاته على جنبه الأيسر أفضل من

استلقائه في أصح الوجهين و عكسه ظاهر كلام القاضي و أبي الخطاب .

قوله و يومئذ بالركوع و السجود .

يعني مهما أمكنه و هذا المذهب نص عليه و قال أبو المعالي : ألق ركعوه مقابلة وجهه ما

وراء ركبته من الأرض أدنى مقابلة و تتمتها الكمال